

على هامش احتفائها بعيدها العشرين

جمعية الأمل: انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ما زالت مستمرة

ذكر رئيس جمعية الأمل العراقية أن المعوقات التي واجهت عملهم خلال ٢٠ عاماً هي عمر الجمعية عديدة ومتشعبة، أبرزها عدم تفهم البعض دور منظمات المجتمع المدني، فيما أكدت سكرتير الجمعية أن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق ما زالت مستمرة بسبب غياب الدولة ومؤسساتها الحقيقية.

بغداد / دعاء آزاد

وقال رئيس الجمعية نعمان منى لـ "المدى"، على هامش احتفالية بالذكرى العشرين لتأسيس الجمعية أقيمت أمس في نادي الهندية ببغداد: إن "المعوقات التي واجهتنا خلال ٢٠ عاماً كثيرة، أولها عدم تفهم الناس دور منظمات المجتمع المدني، إذ كان هناك تصور أن هذه المنظمات دورها الحصول على مصادر تمويل لمصالحها الخاصة".

وعزا سبب هذا التصور إلى أن الإنسان العراقي كان منقطعاً عن العالم الخارجي لمدة طويلة ولا يعرف طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني بالرغم من أن حركة منظمات المجتمع المدني في العراق ليست بالجديدة.

واستدرك منى أنه "خلال الستين الأخرتين بدا أن هناك تفهماً واضحاً وصريحاً لدور منظمات المجتمع المدني وما يمكن أن تفعله هذه المنظمات"، مشيراً إلى أن "منظمات دولية هي التي دعمت الجمعية مع دعم قليل جداً من العراق، ونحن نعلن سنوياً عن مصادر تمويلنا بشكل شفاف"، لافتاً إلى أن "رئيس مؤسسة المدى



أحد نشاطات الجمعية

"نحن شركاء الحكومة ولسنا ضدها".

ونبهت العبيدي "يجب أن يكون هناك تفهم واحترام لعمل المنظمات المدنية واهتمام من قبل الحكومة لكون الحكومات لا تلم بكل ما يحدث في الشارع من انتهاكات وخروقات، ولذلك عليها الاعتماد على المنظمات".

واختتمت حديثها بالقول: إن "أكثر الجهات الداعمة للجمعية مادياً ومعنوياً هي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي"، مؤكدة أن الجمعية رفضت أن تعمل مع أي جهات لها مشاكل مع العراق أو مرفوضة من قبل المواطن العراقي، كما أنها لم تتقبل أي دعم من أية جهة سياسية فئوية، على حد تعبيرها.

وأوضحت العبيدي أن "أبرز التحديات التي كانت تواجهها هي الأمنية، إذ كان الناشطون محاربين لعدم وجود ثقافة لدى المجتمع عن دور هذه المنظمات إذ كانت هناك اتهامات بأن منظمات المجتمع المدني تعمل مع القوات الأميركية وغير ذلك من الاتهامات"، مبيّنة أن هذه الفكرة الخاطئة تغيرت الآن. لكن العبيدي لم تنف وجود عائق مهم يتمثل بـ"العائق الحكومي إذ قد لا نجد تقبلاً حكومياً لعمل هذه المنظمات بالرغم من أن عملها يدعم الحكومات في الجانب منه إذ تقوم المنظمات المدنية بتبشخيص الأخطاء لتعالجها الأجهزة التنفيذية أو التشريعية"، مضيئة

طيبة مع جميع علماء الدين من مختلف الأديان وكذل الحال مع الأكاديميين والمثقفين". إلى ذلك، عبرت الناشطة النسوية د.بشرى العبيدي التي انتمت للجمعية بعد العام ٢٠٠٤ عن فرحتها بالقول: "جمعية الأمل رائعة نقف لها جميعاً باحترام كبير، لأنها خرجت العديد من الناشطات النسويات، ودربت الكثير من منظمات المجتمع المدني". ووصفت في حديثها لـ"المدى" إنجازات الجمعية في المجالات الإنسانية المتنوعة بأنها "إنجازات متميزة"، مشيرة إلى أن "ما يميز الجمعية أنها ليست ذات صبغة قومية أو طائفية لذا فهي تعمل لجميع العراقيين وتستحق أن تسمى جمعية أمل العراق".

دولة تكافح الفساد". وأعربت أدورد عن فرحتها بالاحتفالية، موضحة "بعد مرور عشرين عاماً على تأسيس الجمعية أشعر بفرح كبير بوجود شباب من كلا الجنسين لديهم وعي بأن عليهم الدفاع عن حقوق الإنسان"، مؤكدة "بالرغم من فرحتي أن أفكارنا تحولت إلى واقع لكن الطموحات ما زالت أكبر ونحتاج إلى جهد مضاعف". وبيّنت أدورد أن "تركيزنا في المرحلة المقبلة على الشباب والنساء بشكل عام لأنهم حاضر ومستقبل البلد، وهم أكثر الناس الذين لديهم وعي ورغبة في التغيير"، متمنية الاستقرار والسلام للبلد. واختتمت أدورد حديثها بالقول: "نحن نتمتع بعلاقات

وقفة

عالية طالب

بعثي دون انتماء

سادت هذه العبارة في فترة النظام السابق، وأصبحت يوماً بعد آخر مشروعا للتندر كنادي نداوله سرا فيما بيننا كلما سخننا من حالات مجتمعية تمر بنا، وكان منيع نندرننا على عبارة أطلقها صدام واصفا كل الشعب العراقي بالبعثيين دون استثناء حتى من لم ينتم فعليا للحزب باعتبار كل من يحمل الجنسية العراقية فهو يحمل جنسية البعث لا محال!! وفي جريدة الجمهورية التي عملنا فيها في القسم الثقافي بالتحديد كنا أربعة أبناء ما بين القصة والشعر والتشكيل، وكلنا لم نكن قد انتمينا إلى أي حزب مما جعل كل من تعاقب علي رئاسة تحرير الصحيفة يصفنا بعبارة "دولة داخل الدولة" وهو تهديد مبطن لاجبارنا على الانتماء للحزب فنحن نحاجهم مستشهدين بعبارة "بعثي وإن لم ينتم" تخلصا من ضغوط لا حدود لها وبسببها أيضا فقدنا ضمانتنا المستقبلية فلم نقبل بالتحويل إلى الملك الدائم وبقيتنا على صيغة العقود حتى لا نضطر لقبول تعليمات الانتماء التي كانت اجبارا على من هم بالملك الدائم وضاعت سنوات خدمتنا في الإعلام والتي امتدت لأكثر من عشرين عاماً وهو ما لم تعالجه وزارة الثقافة وكأننا أفراداً من شعب آخر!!

وحيث تغير النظام وتعددت منافذ الإعلام توزعنا على تلك المنافذ واكتسبنا نتيجة هذا التوزيع انتماءات جديدة تم وصفنا بها اعتمادا على مرجعيات الجهات التي عملنا بها برغبة بعضنا أو دونها للأخر، لأسباب عديدة قد يكون في مقدمتها أننا لا نعرف العيش خارج فضاء ما ابتلت به أنفسنا من رغبة للكتابة والغوص داخل أعماق الحقيقة لظواهرها دون خوف وتوجس.

وبسبب هذا التوزيع أطلقت علينا توصيفات ثلاث جديدة هي الشيوعية، البعثية، الإسلامية، وسخر بعضنا من تلك التصنيفات الجديدة ودافع الآخر عن نفسه بغصة وفرح بعضنا بما نسب إليه لأسباب تحقق له غايات من نوع ما!!

ولم تلقت كثيرا إلى عملية أقرار أو نفي ما نسب إلينا بقدر ما كان همتنا أو هم البعض منا العمل بقوة لكشف الحقائق والوقوف بوجه الإضرار كيفما كانت قوته والاستمرار بحمل حجرنا الخاص ورميه في آية بركة صامته، وقفوا على مسافة واحدة من الجميع دون محاباة أو تجريح غير حقيقي أو كيل التهم والأكاذيب بحق من نتناول أنخالهم إلى دائرة الضوء الكاشف لازاحة الستار الظلمة التي يختبئون خلفها، وبقيت صفة البعثي تطلق على من يتسائل لماذا نهاننا ملفات المفسدين، ولماذا لا تعمل متضامنين على إزاحة الطارئين؟؟ ويوم بعد آخر استمر من أطلق عليه صفة البعثي فينا يتسائل بألم لماذا تصلح هذه التسمية به وهو يعرف جيدا زملائه البعثيين الذين هم الآن بارفع المنصب، ومن تضرر بسببهم سابقا لا زال يؤن دون أن يصغي إليه احد!! وحين تزداد ضراوة تلك الاتهامات وتداولها يتسائل بغصه: هل فعلا من يسمونه البعثي هو هكذا واقعا وهل هو عمل يوما على التصدي للمفسدين أم كان غير ذلك وبسبب ذلك الغير دفع ضرائب متعددة ولا زال يدفع؟؟ فأي بعثي.. الذين لم ينتموا للبعث أم البعثيين الذين يشاركون في السلطة اليوم

إلى جميع مستخدمي أجهزة الاتصالات والبث والأرسال

إعلان



نظراً لقيام بعض الشركات والأفراد بإستغلال موارد الدولة (الطيف الترددي) بشكل غير قانوني وتداول وتصنيع وتجهيز وبيع أجهزة الاتصالات والبث والأرسال والتشويش وإستخدامها دون الحصول على التراخيص اللازمة من قبل هيئة الإعلام والاتصالات ، لذا نهيب بالجهات كافة إيقاف إستخدام أي جهاز اتصالات (بث ، إستلام ، أرسال) مرئي (مسموع) ،تشويش ،تصنيع أجهزة في داخل البلد ، إدخال أجهزة للبلد) وعدم التداول مالم تكن هنالك موافقة مسبقة من الهيئة مؤكداً على ضرورة مراجعة الهيئة لتصحيح وتكييف وضعهم القانوني وفق تعليمات الهيئة وبعبكسه تتحمل تلك الجهات كافة التبعات القانونية والجزائية ودفع غرامة مالية أولية قدرها 100 مليون دينار عراقي مع مصادرة الأجهزة لكل المخالفين. علماً أن المدة الممنوحة ستنتهي بتاريخ 2012/4/19 لذا اقتضى التنويه.

مع تحيات هيئة الإعلام والاتصالات

Email: enquiries@cmc.iq

Website: http://www.cmc.iq

P.O.Box 2044 Jadreiah Baghdad- Iraq

Fax: 00964-1-7195839

المسيح -حي بابل

بغداد العراق

م: 929 ش: 32 منزل 18:

هاتف: 7180009